

## أسس ومسارات السياسات المصرية تجاه القضية الفلسطينية

د. طارق فهمي

رئيس وحدة الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية  
المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

حركة حماس في إطار مناخ جديد تشكل بين الحركة التي لم تعد ولا اعتبارات تتعلق بالتعامل المصري معها حركة إرهابية بل شريك تفاعلي لضمان استقرار الأوضاع على طول منطقة الحدود، ومنع تسرب الإرهابيين إلى سيناء عبر شبكة محكمة من الإجراءات والتوافقات للقيام بدور استباقي التزمت به حركة حماس إلا أن هذا الإجراء لن يمنع من احتمالات وقوع عمليات، وهو ما جرى عقب توقيع الاتفاق بين الحركتين في حماس وفتح، وهو ما يشير إلى أن مسار تأمين الحدود سيأخذ بعض الوقت، وسيحتاج إلى سلطة مسئولة يمكن التعامل معها مصرياً وهي السلطة الفلسطينية وهو ما تدركه مصر إلا أن هذا الأمر سيكون محور تجاذب فلسطيني خاصة وأن السلطة الفلسطينية تريد العودة بصورة أو بأخرى لإدارة المشهد بأكمله وفقاً لما كان عليه الوضع عام 2007، وسيحتاج ذلك إلى إرادة سياسية واستراتيجية جديدة بين الجانبين وهو ما تحاول القاهرة التأكيد عليه في ظل التأكيد بأن حركة حماس ستظل فاعل حقيقي ومؤثر فلسطينياً ولا يمكن استبعادها من الواجهة السياسية، ولحين إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وقتها سيكون هناك مواقف وتوجهات جديدة ستعبر عن نفسها.

تنتقل القاهرة في دورها الراهن تجاه الملف الفلسطيني وفقاً لمعطيات جديدة تضع أولويات الأمن القومي المصري على أي اعتبارات أخرى ومن ثم فإن الحركة المصرية يحكمها إدراك حقيقي بضرورة تأمين جبهة الحدود الفلسطينية المصرية بصورة كاملة مع الاستمرار في تهيئة الأوضاع

نجحت مصر في تحريك المشهد الفلسطيني من خلال دفع الجانبين في حركتي حماس وفتح للشروع قدمًا في تنفيذ اتفاق القاهرة 2011، وهو الاتفاق الحاكم لمجمل الحركة الفلسطينية ومرجعياتها في الفترة الراهنة، وبالتالي خطط القاهرة خطوات حقيقية للتقدم في مسار المصالحة التي لا تزال في حاجة إلى مجهودات متتالية ومتراكمة، ولن تقتصر على الجانبين في حركتي فتح وحماس فقط بل ستمتد -بناءً على التحرك المصري- لمسارات إقليمية ودولية لاستئناف الاتصالات العربية الإسرائيلية من خلال دفع الجانب الأمريكي للقيام بدوره.

### أولاً: أسس الحركة المصرية

تتحرك القاهرة من منطلق تاريخي وسياسي للتوصل إلى استحقاقات قابلة للتنفيذ داخل الساحة الفلسطينية وقد بدأت الحركة المصرية تجاه حركة حماس أولاً عبر اتصالات ولقاءات تمهيدية ثم امتدت إلى عقد لقاءات رسمية مع حركة حماس على عدة مستويات ومن الأمني للسياسي، ومن الاستراتيجي إلى الجيو سياسي وهدف المضي قدمًا في التوصل لاتفاق متماسك، وهو ما قاد بالفعل إلى التوصل لتفاهات القاهرة والشروع في إجراءات تنفيذية داخل القطاع، وهو ما سيمتد إلى الضفة الغربية في إطار جهد وتحرك مصري متدرج وعلى مراحل.

استهدفت القاهرة التوصل لاتفاق خاص مع حركة حماس بشأن إقامة المنطقة العازلة على الحدود المشتركة والتزمت

## المصالحة الفلسطينية والدور المصري

عديدة خدمية وتطوعية في القطاع، وقدمت الدعم متعدد المجالات للقطاع وهو أمر سيكون في محل التجاذب في الفترة المقبلة خاصة وأن السفير محمد العمادي زار قطاع غزة بعد توقيع الاتفاق وأعلن عدم معارضة قطر لمسارات المصالحة سواء جرت في الرياض أو القاهرة على حد قوله ولكن سيعود الدور القطري من خلال حضور جديد وفي مجالات أكثر تأثيراً في القطاع وهو ما يجب على القاهرة إدراكه جيداً في ظل الدور الذي تلعبه لجنتا التكافل والمصالحة والممولة إماراتياً والتي يمكنها أن تؤدي دوراً جديداً في القطاع إن أحسن تفعيل دورها والتحقق بفعاليتها حركة فتح. أما الدور الإيراني فقد أعاد حضوره بدعوة وفد من حركة حماس لزيارة طهران، وهو ما جرى بالفعل حيث قام وفد برئاسة صالح العاروري بزيارة مفاجئة لإيران للتأكيد على استمرار العلاقات وعدم تخلي إيران عن حركة حماس بل وأعلن عن استئناف المساعدات الممنوحة للحركة ودعم الكتائب عسكرياً، وبالتالي لن يتوارى الدور الإقليمي الداعم لحركة حماس إضافة للتحركات الاقتصادية المباشرة لتركيا في بيت حانون وجنين والمشروعات التي تباشرها في القطاع والتي ترسخت طوال السنوات الأخيرة وبالتالي فإن القاهرة تتحرك وتراقب وتتابع عن قرب ما يجري في القطاع وما يمكن أن يلقي بتداعياته على الأمن القومي المصري أولاً وعلى مسيرة المصالحة التي ما زال أمامها مشواراً طويلاً سيتطلب من القاهرة تطوير دورها الراهن لممارسة أدوار أخرى في المدى المنظور.

### ثانياً: تحولات الدور المصري

ستجد القاهرة بعد قليل من حضورها المكثف في الملف الفلسطيني ونجاح تنفيذ الاستحقاقات السياسية والاستراتيجية أن عليها تطوير دورها وعدم الاكتفاء بالدور الأمني والاستراتيجي لدور أكثر فعالية وتأثيراً في ظل المنافسة القائمة والتي ستطور دورها في الفترة المقبلة، ومن ثم فإن على القاهرة التحرك على المسارات التالية:

• المسار المباشر في القطاع والذي يسعى لتنفيذ الاتفاق الحالي ويمضي في التأكيد على تداعياته الإيجابية ولحين إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وهو تيار يحيى السنوار - خليل الحية وغيرهم وهذا التيار سيحتاج إلى دعم مصري مباشر من خلال العمل على تقديم قوائم تحفيزية دورياً وليس فقط فتح معبر رفح خاصة وأن المعبر سيتم فتحه وفقاً لتفاهم متكامل يضم السلطة الفلسطينية المسؤولة بالأساس ومتابعة ورقابة مصرية ودور أوروبي على غرار ما كان عام 2005، وسيطلب هذا المسار التعامل مع حركة فتح باعتبارها طرفاً فاعلاً ومؤثراً وقادراً على إنجاح الاتفاق والتعامل مع السلطة

السياسية والاستراتيجية إلا أن هذه الأولويات ستجابه بالعديد من الإشكاليات التي يمكن أن تقف حجرة عثرة أمام التحركات المصرية في مراحل تالية، وهو ما سيتطلب إعادة تدوير القاهرة لأولوياتها في ظل المعطيات الجديدة وضرورة التفاعل مع كل القوى السياسية الأخرى داخل الساحة السياسية الفلسطينية، وعدم قصرها على الفصيلين الكبيرين حماس وفتح وإنما سائر الأطراف الفلسطينية الأخرى وإجراء حوار متكامل لتضمن القاهرة نجاح تحركاتها في الداخل الفلسطيني بأكمله وليس في قطاع غزة فقط.

تؤكد القاهرة أن مساراتها للحركة تركزت على أسس ومعطيات أمنية واستراتيجية في الملف الفلسطيني، ولكن وفعالياً تتداخل المصالح المصرية في القطاع أكثر من تداخلها على مسار الضفة الغربية خاصة وأن السلطة الفلسطينية سبق وأن أبدت بعض التحفظات الحقيقية على مجمل الحركة المصرية في السابق تجاه القطاع وحركة حماس تحوفاً من تدخل القاهرة من ترجيح دور حركة حماس على حساب حركة فتح والسعي لتأليب بعض القوى الفلسطينية الداخلية ودعم تيار الإصلاح الذي يقوده القيادي السابق محمد دحلان وإعادة طرح مسألة الخلافة الفلسطينية وغيرها من الملفات الشائكة التي لم تكن مصر وحدها التي سبق وأن فتحتها بصورة غير مباشرة بل كان معها دول الرباعية العربية ولكن وبمرور الوقت وتيقن الرئيس محمود عباس من توجهات القاهرة ولاعتبارات تتعلق برؤيته السياسية من أن البدائل محصورة والخيارات تضيق في ظل مناخ إقليمي مرتبك وعزوف أمريكي عن الحسم برغم الاتصالات واللقاءات، وعقد لقاء الرئيس ترامب - محمود عباس والمخاوف من انحسار الدور الإقليمي في الملف الفلسطيني والذي سبق وأن سعى الرئيس محمود عباس لتوظيفه، مضت السلطة الفلسطينية في إطار منظومة الخيارات المصرية وتعاملت بفعالية مع الطرح المصري في لقاءات القاهرة والذي أسفر بالفعل عن التوافق بشأن تنفيذ الاستحقاقات المؤجلة والتي تعاملت معها حركة حماس بعقلية سياسية وخبرة تراكمية ورشادة سياسية تحسب للحركة التي أصدرت وثيقة جديدة اعترفت بمقتضاها بحدود 1967، ولم تقر واقع علاقاتها بحركة جماعة الإخوان المسلمين وأجرت انتخابات في المكتب السياسي للحركة وصعد جيل العسكريين لسدة الحكم وهو الجيل الذي سينفذ الاستحقاقات السياسية والاستراتيجية على الأرض.

في هذا الإطار من الأجواء الفلسطينية ستستمر القاهرة في أداء دورها وهي تدرك أن اللاعبين الإقليميين الآخرين لن يتروكوا الساحة الفلسطينية على ما هي عليه بل سيتم إعادة أدوارهم من خلال الواقع الجديد، فقطر لن تتخلى عن دورها في لجنة إعمار قطاع غزة والتي باشرت مشروعات

رئيس الوزراء الإسرائيلي ننتياهو شروط التعامل مع حركة حماس (الاعتراف بإسرائيل - حل الجهاز العسكري - وقف التعامل مع إيران) وهو ما رفضته حركة حماس إلا أن القاهرة ستارس دوراً ضاغظاً على الحكومة الإسرائيلية، ودفعها من خلال الجانب الأمريكي للقبول بالواقع الجديد في قطاع غزة وإتمام مسار المصالحة خاصة وأن أي خيار استراتيجي آخر لن يكون في صالح أي طرف وهو ما تدركه إسرائيل في الوقت الراهن ومع احتمال تغيير قواعد اللعبة الراهنة في إسرائيل وخروج رئيس الوزراء ننتياهو من الائتلاف بل ومن الساحة السياسية بأكملها وذهاب إسرائيل لانتخابات جديدة.

2. الدور الإقليمي: لا يمكن استبعاد بعض التحركات الإقليمية في الوقت الراهن والمحتمل وخاصة من قبل إيران وتركيا وقطر في أداء معوق لتنفيذ الاستحقاقات السياسية والاستراتيجية على الأرض نظراً لحسابات كل طرف وهو ما يتطلب مصرياً التعامل المباشر ومحاولة توحيد هذا الدور خاصة، وأن هذا الدور الإقليمي لن يبارس دوره على داخل القطاع بل قد يمتد إلى الساحة الفلسطينية بأكملها خاصة مع تشابك وتنامي الدور الإقليمي مع تباين كل طرف وفقاً لحساباته وتقديراته، وهو ما يجب على القاهرة تقديره خاصة وأن الرهانات المصرية ستركز بالأساس على إيجاد دور متواصل ومتكامل وليس فقط إدارة ملف المصالحة وهو دور سيزيد بالضرورة ويتنامى وفقاً للتطورات السياسية والاستراتيجية داخل القطاع والضفة، ومن ثم فإن مصر تدرك مسؤوليتها في ضرورة تطوير وتنمية دورها بما يتماشى مع تطورات المصالحة ومراحلها وخطواتها وهو أمر قد يمتد لعدة سنوات.

3. الدور الأمريكي: تتحسب مصر لدور الإدارة الأمريكية التي ما تزال تراوح أفكارها بين السلام السياسي غير الواضح والسلام الاقتصادي التي تتحرك من خلاله جهود مسؤولي السلام الأمريكيين جاري كوتشر وجيسون جرنبلات، وبين عدم إقدام الرئيس الأمريكي حتى الآن على إحداث اختراق حقيقي في مسار الاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية في ظل استمرار التحرك الإسرائيلي الضاغظ على الإدارة الأمريكية للقبول بالطرح الإسرائيلي في قضيتي القدس والاستيطان إضافة للقبول بفكرة الدولة اليهودية وليس أي دولة أخرى بعد أن أسقط الرئيس دونالد ترامب خيار حل الدولتين ودعا رسمياً لإقرار خيارات أخرى، وهو ما رفضته مصر ودعت للعودة لخيار حل الدولتين إيماناً من القاهرة أن مرجعيات عملية السلام التي بدأت في مدريد في مطلع التسعينيات ومن قبلها من قرارات ومنها قرار 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام والشروع في تنفيذ أفكار المبادرة العربية قد يكون كفيلاً بالبدء في مفاوضات جادة وحقيقية للتوصل

الفلسطينية على أساس محدد مع التوقع بأن الرئيس محمود عباس سيستمر في إبداء الملاحظات الشكلية والجوهرية على التحركات المصرية دون أن يعلن عن تفاصيلها مكتفياً بمراقبة ما يجري وفي هذا المسار من الطبيعي أن تتحسب القاهرة لخطوات معوقة للاتفاق الراهن سواء بتعطيله أو إفشاله على الأرض وهو ما سيتطلب البحث عن البديل سواء باستمرار التعامل مع حركة حماس وتأمين الحدود المصرية، وإبقاء الأوضاع في قطاع غزة على ما هي عليه أو التدخل مباشرة ومن جديد لدفع الأطراف للبدء في مسارات جديدة في التعامل أو إعادة تدوير الاتفاق في حال تعثر التنفيذ أو التدخل بتقديم رؤية مصرية تفرض على الجميع وهو أمر مستبعد على الأقل في المدى الراهن لكنه سيظل مطروحاً في حال أية مستجدات طارئة.

· المسار غير المباشر وهو استمرار التحرك المصري انطلاقاً من الواقع السياسي والاستراتيجي الحالي وعدم الاندفاع في إدارة المشهد وانتظار ما سوف تتم من خطوات إجرائية وجوهرية بين الجانبين مع التعجيل بتنفيذ ما تم بشأنه وهو ما قد تعمل عليه القاهرة في الفترة المقبلة خاصة وأن الترتيب لإجراء حوارات جديدة أو البدء في تنفيذ الاستحقاقات الأمنية على الجانب الإسرائيلي سيحتاج من مصر التحرك تجاه إسرائيل والاتحاد الأوروبي من جانب والولايات المتحدة من جانب آخر وبالتالي فإن القاهرة ستجد أن عليها التحول من وسيط تفاوضي لشريك مباشر في تنفيذ الاستحقاقات ومراقبتها على الأرض لضمان نجاحها وهو ما تسعى إليه حركة حماس لضمان التزام الجانب الآخر ممثلاً في السلطة الفلسطينية خاصة وأن القاهرة تدرك أن هناك قوى من داخل الفصائل رافضة لاستمرار وإنجاح الاتفاق بل والعمل على إفشاله عند الضرورة، وهو ما يؤكد على أن القاهرة عليها ترتيب أولوياتها الأمنية والاستراتيجية في الفترة المقبلة وعدم الاكتفاء بمتابعة ما يجري فلسطينياً وفي ظل مخاوف التدخل الإقليمي داخل القطاع ودفع بعض الأطراف لتبني استراتيجيات جيدة على أسس مصلحية وهو أمر متوقع ومحتمل.

### ثالثاً: إشكاليات التحرك المصري

وفقاً لما يجري على الأرض من مراحل تنفيذ الاتفاق بين حركتي حماس وفتح فإن القاهرة تتوقع أن تواجه بعض الإشكاليات الحقيقية والتي تتطلب تحركاً مصرياً استباقياً لن يقتصر على الدور الإقليمي بل سيمتد بطبيعة الحال للدور الإسرائيلي والأمريكي، وذلك على النحو التالي:

1. الدور الإسرائيلي: ترى مصر أن إسرائيل في حاجة لاستقرار الأوضاع في قطاع غزة وأن تثبيت الهدنة سيظل خياراً إسرائيلياً برغم كل ما يثار إعلامياً في إسرائيل وقد حدد

## المصالحة الفلسطينية والدور المصري

لتفاهات حقيقية ومستمرة تغير من الموقف الراهن وتقر إطاراً استراتيجياً جديداً.

المسار الثاني: الاكتفاء بإدارة المشهد من أعلى وفقاً أيضاً لتفاهات يمكن التوصل إليها من خلال ما تم التوافق بشأنه فلسطينياً دون التدخل الحاسم خاصة بالنسبة لما يمكن البناء عليه وقد يرتب مسئوليات والتزامات مصرية لن تكون مقتصرة على فتح معبر رفح والشروع في شراكة كاملة مع القطاع من خلال حكومة مسؤولة وتنفيذ بعض المشروعات التجارية وإقامة منطقة تجارة حرة وصناعية إضافة لدخول بعض الأفكار المقترحة اقتصادياً حيز التنفيذ وترتبط هذه الاستراتيجية المصرية بمعادلة كاملة من المسارات المصرية وتنحية الأطراف الإقليمية الأخرى في إدارة الملف الفلسطيني واستثمار نجاحات الاتفاق بالكامل وهو ما قد يكون مقدمة لحضور مصري خليجي (إماراتي) بالأساس عبر آلية مشتركة جديدة تعطي مصداقية حقيقية لتحركات الجانب المصري وتدعيم الأوضاع في قطاع غزة بصورة كاملة ولكن هذه الاستراتيجية قد تتعرض في حال تكثيف الحضور الإقليمي لدول مثل قطر في القطاع ومسعى الجانب الإيراني لدعم القوى الفلسطينية الداخلية، ومنها حركة حماس والجهاد وصابرون مما يدخل مصر في منافسة مفتوحة قد يستغلها التيار المناوئ للحركة المصرية في استكمال الخطوات المصرية.

المسار الثالث: التدخل في مراحل تنفيذ الاتفاق بالكامل مع العمل على تحجيم كافة الخسائر المحتملة خاصة في ظل تكامل الخطوات المحلية والبناء عليها وهو ما يعطي لمصر القدرة على المناورة وتغيير وتبديل بعض السياسات وفق استراتيجية العمل مع امتلاك أوراق الضغط المباشرة للتعامل في إدارة المشهد بما في ذلك الامتداد لأطراف إقليمية بمعنى تحجيم التحرك الإقليمي وحصاره وتطوير آلياته وتخفيف مصادر حركته ويمكن في هذا الإطار العمل على بدائل وخيارات مصرية فلسطينية مباشرة وقد تستطيع مصر الانتقال إلى استراتيجيات تفاعلية غير نمطية في حال حدوث أية مستجدات ترتبط بالفعل بنمط الحركة والتأثير خاصة، وأن مصر ستقوم بترتيب الأولويات الفلسطينية بصورة كاملة في إطار هذه الاستراتيجية غير النمطية وتملك مصر التعامل مع كل القوى الإقليمية مثل إسرائيل والأردن في إطار استكمال بناء استراتيجية العمل على مراحل إضافية لممارسة ضغوطات حقيقية على الفعاليات الفلسطينية لإنجاح التحركات السياسية والميدانية المصرية ليس في قطاع غزة فقط، وإنما في مجمل الحركة المصرية في الداخل الفلسطيني وتحقيق المصالحة بصورة كاملة.

في المجمل، ستظل القضية الفلسطينية في مجملها العام

لتسوية نهائية للصراع ولكن المشكلة الحقيقية كما تراها القاهرة كيف يمكن دفع الإدارة الأمريكية للبدء في مسار التسوية على أسس حقيقية خاصة، وأن الرئيس عبد الفتاح السيسي طرح رؤيته السياسية انطلاقاً من واقع عربي ومصري ومن واقع تجربة مصر الكبيرة في السلام مع إسرائيل والذي استمر أكثر من 40 عاماً، وبالتالي فإن القاهرة ستمضي في مسارها لدفع الجانب الأمريكي للبدء في تبني خيارات أكثر واقعية وتعاملاً مع المعطيات الراهنة خاصة بعد إتمام مسار المصالحة والبدء في عودة السلطة الفلسطينية لممارسة صلاحياتها مما يقر واقعاً جديداً في الأراضي المحتلة ويدفع الإدارة الأمريكية لدعم ومساندة مسارات المصالحة التي تباشرها القاهرة بل، ودعمها والضغط على الحكومة الإسرائيلية للبدء في تبني مسار التفاوض برغم التسليم بأن الحكومة الإسرائيلية الحالية غير مستقرة وتعاني حالة من الانقسام والتشردم وهبوط شعبية رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو.

في إطار هذا كله فإن القاهرة تنطلق من قاعدة المعطيات الراهنة لطبيعة ما يجري في الإقليم من تطورات وتفاعلات معقدة وما يجري في الداخل الفلسطيني من تطورات ليس كلها إيجابية بل إن بعضها سيعمل في إطار من مواقف متضاربة ومصالح حاكمة وهو ما تدركه القاهرة بل وتحسب لتداعياته في المدى المنظور.

### رابعاً: مسارات محتملة

بناءً على ما تقدم فإن مصر ستتجه في تعاملاتها مع تطورات الأوضاع في الساحة الفلسطينية بناءً على عدة مسارات:

المسار الأول: وضع الإطار العام للتفاوض وهو ما جرى سلفاً في القاهرة وسينى عليه بصورة لاحقة في إجراءات مرحلية وتكتيكية وفقاً لتفاهات 2011 وهي الإطار الأشمل للتفاوض الذي يمكن البناء عليه مع الشروع في مراقبة ومتابعة مراحل التنفيذ فلسطينياً وهو ما سيتطلب لاحقاً تحرك مصري متعدد المسارات وعدم البقاء في دائرة المتابعة خاصة وأن القاهرة ستواجه بعض التطورات الطارئة في التعامل مع مراحل التنفيذ ميدانياً وهو ما سيقر بأحد أمرين، إما التدخل بصورة مباشرة وإما دفع الطرفين في حركتي حماس وفتح للقيام بدورهما من أجل إنجاح الاتفاق، وهو ما سيطور الدور المصري على مستوى الحركة الرسمية إلا أن الأمر قد يصطدم بالفعل بالتيارات الراضية على الأرض للاتفاق والتي ستعمل على عرقلة التنفيذ الكامل للاتفاق بل وستعمل على تصدير الأزمات المتتالية لكل الأطراف خاصة مع حاجة مصر لفرض إجراءات تنفيذية على الأرض، وبناء تفاهات متواسكة يمكن البناء عليها لاحقاً وهذا المسار المصري سيكون هو المطروح في المدى المنظور ولحين التوصل

مصرية متكاملة للتعامل مع تطورات المواقف المعنية بها فيها الجانب الأمريكي الذي ما زال يدور في حلقة فراغ عبثية والجانب الأوروبي ممثلاً في أطراف اللجنة الرباعية فإنه لن تستأنف أية مفاوضات جادة مع إدارة الرئيس ترامب التي لا تزال تتكشف مواقفها الحقيقية ومحاوله إحداث اختراق في المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وما لم توقف أعمال الاستيطان والتهويد في الأراضي المحتلة لن يكون هناك تفاوض ولن يكون هناك أفق لتسوية جادة في ظل وضع داخل إسرائيل ممزق وحكومة يمينية مهددة بالتفكك جراء التباين بشأن سياساتها وأولوياتها وفي ظل المزايدات على تنفيذ المخطط الشيطاني في الاستيطان والتهويد وفرض سياسة الأمر الواقع ....

إن مسؤولية مصر كبيرة ودورها في الداخل الفلسطيني سيظل مطلوباً من كل القوى الفلسطينية وهو ما سيتطلب إعادة ترتيب الأولويات مصرياً وفلسطينياً في ظل المضي قدماً في تنفيذ الاستحقاقات المؤجلة مع رصد المتغيرات والتحديات وما أكثرها للتوصل لخيارات ومواقف أكثر تماسكاً وبها يخدم الداخل الفلسطيني الموحد ...

واحدة من أهم أولويات السياسة المصرية في الوقت الراهن وفي المدى المنظور لارتباطات مصر العربية والقومية من جانب ولحسابات متعلقة بالأمن القومي المصري من جانب آخر، وهو ما يدفع القاهرة لاستمرار حضورها في تفاصيل الملف الفلسطيني بكل عناصره وليس فقط في مسار التطورات الحالية سياسياً واستراتيجياً وميدانياً ومن ثم فإن نجاح القاهرة في إتمام الاستحقاقات المؤجلة وتوحيد شطري الوطن الفلسطيني خطوة في مسار طويل وممتد ومعقد ولن يكون مقصوداً على التنفيذ الكامل لتفاهمات 2011 فقط بل والعمل على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، وهو مسار سيحتاج إلى جهد مصري يتجاوز الحسابات والتقييمات الحالية إلى بناء منظومة كاملة من الأهداف المرحلية لمصر من الاستمرار في هذا الخط التفاوضي الداعم للجانب الفلسطيني وبما يؤسس لاستراتيجية مصرية في أعقد ملفات الإقليم وأكثرها صعوبة، وهو ما يدركه الجميع وبالتالي فإن تحقيق المصالحة أو إتمامها على مراحل سيدفع للذهاب لمسار التفاوض على الجانب الآخر وهو الأهم وفي إطار من المسؤوليات الوطنية المصرية والقومية، وما لم تكن هناك رؤية